دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الجملة الاعتراضية في القرآن الكريم : دراسة نحوية دلالية
المؤلف الرئيسي:	حسن، محمد ادريس
مؤلفين آخرين:	إسحق، إبراهيم آدم(مشرف)
التاريخ الميلادي:	1998
موقع:	أم درمان
الصفحات:	1 - 220
رقم MD:	661450
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة أم درمان الاسلامية
الكلية:	كلية اللغة العربية
الدولة:	السودان
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	القرآن الكريم ، الإعجاز اللغوي، النحو، الجملة الاعتراضية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/661450

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الفصل الأول

الجملة الاعتراضية

المبحث الأول:

مفهوم الجملة عند القدماء والمحدثين

المبحث الثاني:

أنواع الجملة

المبحث الثالث:

تعريف الجملة الاعتراضية

المبحث الرابع:

الحروف التي تقترن بها الجملة الاعتراضية

الفصل الأول

الجملة الاعتراضية

المبحث الأول

مفهوم الجملة عند القدماء والمحدثين

أ- مفهوم الجملة عند القدماء:-

انقسم علماؤنا القدماء حول مفهوم الجملة إلي قسمين كما أشار إلي ذلك ابن هشام بقوله:

القسم الأول:

(من يرون التسمية قسمة بين الكلام والجملة ويرى أنهما شيئان مترادفان ، ومن هؤلاء عبد القاهر الجرجاني ، والزمخشرى وابن يعيش في شرحه للمفصل). ويقول عبد القاهر الجرجاني: (إعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة ، فإذا ائتلف اثنان منهما فأفاد نحو: خرج زيد ، سمى كلاماً وسمى جملة[١]).

وعرف الزمخشري الكلام بأنه (هو المركب من كلمتين استندت إحداهما إلي الأخرى ، وذاك لا يتأتى إلاّ في اسمين كقولك: (زيد أخوك ، وبشر صاحبك) ، أو فعل واسم نحو قولك:(ضرب زيد ، وانطلق بكر ، وتسمى الجملة[٢]).

وقد تبع ابن يعيش في شرحه للمفصل الزمخشري من أن الكلام مرادف للجملة؛ فيقول: (إعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمى جملة نحو: زيد أخوك ، وقام بكر[٣]) ثم قال: (إن الكلام عبارة عن الجمل المفيدة ، وهو جنس لها ، فكل واحد من الجمل الفعليه والاسمية نوع له يصدق إطلاقه عليها[٤]) وقد ذكر الدكتور حماسة أن التمثيل الذي جاء به ابن يعيش قاصر عن التعريف ، فإن هذا التعريف هو لابن جنى ، والتمثيل الذي مثل به هو تمثيل الزمخشرى المحدد[٥]. وهو كذلك ، لأن ابن جنى عرف الكلام بأنه: (كل لفظ مستقل

---

[١] شرح الجمل – لأبي الفتوح ثابت بن محمد العدوي ص ٤٠.

[٢] المفصل للزمخشري ص ٦.

[٣] شرح المفصل لابن يعيش ٢١/١.

[٤] شرح المفصل لابن يعيش ٢١/١.

[٥] العلامة الإعرابية بين القديم والحديث. د. محمد حماسة ص ٢١.

عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها ، المستقلة عن غيرها ، وهي التي يسميها أهل الصناعة: الجمل على اختلاف تراكيبها [١]). وقد ساق مجموعة من الأمثلة للتراكيب المختلفة نحو: زيد أخوك ، وقام محمد ، وضُرِب سعيد ، وفي الدار أبوك ، وصَهْ ، ومَهْ ، ورويداً ، وحاءِ ، وعاءِ ، وحسْ ، ولب ، وأف ، وأوهْ ، وعقب على هذه الأمثلة بقوله: (كل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه ، فهو كلام) وتعريف ابن جني غاية في الدقة والفهم وكذلك أمثلته ، لأنه بهذا التعريف يتيح الفرصة لدراسة أنماط التراكيب المختلفة ، واعتبار كل تركيب مستقل بنفسه مفيد لمعناه جملة في صورتها التي قيلت بها[٢]. فهؤلاء من القدماء الذين يرون أن الجملة مرادفة للكلام.

أما القسم الثاني ، من القدماء الذين يفرقون بين الكلام والجملة فمنهم الرضي[٣] وابن هشام[٤] ، فإن الرضي في شرحه للكافية فرق بين الكلام والجملة فقال: (والفرق بين الجملة والكلام ، أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء أكانت مقصودة لذاتها أم لا ، كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل ، فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة والظرف مع ما أسند إليه.

والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته ، فكل كلام جملة ولا ينعكس[٥]) هذا تعريف الرضي . وقد تبعه في ذلك ابن هشام حيث عرف الكلام بأنه (هو القول المفيد بالقصد. والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه[٦]). وقال في تعريفه للجملة إنها (عبارة عن الفعل وفاعله ، كقام زيد ، والمبتدأ وخبره كزيد قائم ،

---

[١] الخصائص لابن جني ٣٢/١

[٢] العلامة الإعرابية: د. محمد حماسة ص: ٦١

[٣] هو: محمد بن الحسن نجم الملة والدين الاستراباذى من أشهر نحاة المشرق هجر المشرق وأقام بالمدينة المنورة ، وألف شرحه على الكافيه لابن الحاجب في النحو ، وله شرح على الشافية لابن الحاجب أيضاً في الصرف – نشأة النحو – لمحمد الطنطاوي ص ١٨٨.

[٤] هو: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصاري ، ولد بالقاهرة له مؤلفات منها شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، وقطر الندى وبل الصدى ، وأوضح المسالك إلى ألفية بن مالك – نشأة النحو لمحمد الطنطاوي ص ٢١٣.

[٥] شرح الكافية للرضي ٨/١.

[٦] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص ٤٩٠.

وما كان بمنزلة أحدهما نحو: (ضُرِبَ اللص) وأقام الزيدان ؟. وكان زيـــد قائمـاً ، وظننته قائماً. وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس[١]).

وهناك فريق آخر من الذين يفرقون بين الجملة والكلام ، باعتبار أن الجملة أعم من الكلام من حيث إنها تشمل المفيد وغير المفيد ، أو بمعنى آخر: أنها تعـــم الجملـة المستقلة وغير المستقلة كجملة: قام زيد ، وزيد قائم ، وغيرهما ، وغير المستقلة كجملة فعل الشرط ، وجملة جواب الشرط وغيرهما. وأما الكلام الذي يختص بالجمل المفيـدة، أي:الجمل المستقلة (المفيدة) فإنه يصدق على ما يفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليـــها فخرج بقيد الاستقلالية كل مالا يفيد في حد ذاته ، وذلك كجملة الصلة فإنها إن اســتقلت لا تفيد ، وكذلك جملة فعل الشرط أو جواب الشرط ، فهي لا تســمى كلامـاً ، ولكــن يصدق عليها اسم (جملة) ، ومن خلال ما مرّ يفهم أن كل كلام جملة وليست كل جملـة كلاماً[٢].

ب- مفهوم الجملة عند المحدثين:

تناول المحدثون من العلماء في بحوثهم: الجملة ، وعرفوها بطرق مختلفة ، وقد اختلفوا في تعريفها ، وفي تحديد معالمها ، فنجد العالم فندريس يعرف الجملـــة بأنـــها (الصيغة التي يعبر بها عن الصورة اللفظية ، والتي تـــدرك بواســطة الأصــوات) ، والجملة هي: عنصر الكلام الأساسي ، فبالجمل يتبادل المتكلمـــان الحديــث بينــهما ، وبالجمل تحصل لغتنا ، وبالجمل نتكلم ، وبالجمل نفكر أيضاً ، ومن أجل هذا يمكــن أن تكون الصورة شديدة التعقيد ، لكن الجملة تقبل بمرونتها أداء أكثر العبـــارات تنوعـاً (فهي عنصر مطاط) وبعض الجمل يتكون من كلمة واحدة نحو: (تَعَـــالَ) و (لا) و (وا أسفاه) و (صه) وكل واحدة من هذه الكلمات تؤدي معنى كاملاً يكتفي بنفسه[٣].

وواضح مما سبق أن فندريس يعتمد في دراسته المضمون دون الشكل ، وذلــك ظاهر في تعريفه ، ومما يدل على ذلك تمثيله للجملة ب (صه) و (لا) وغيرهما ، وهذا ما جعله يعتبر إمكانية تكوين الجملة الفعلية من كلمة واحدة مثل (النّار) ، فهي تعد عنده جملة بمعنى (إحذر النار) بتقدير الفعل (إحذر) كما هو الحال في أسلوب التحذير فـــي النحو العربي.

---

[١] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص ٤٩٠.

[٢] حاشية الأمير على المغني /محمد بن محمد ٤٢/٢ بتصرف قليل.

[٣] اللغة: لفندريس ص ١٠١ ؛ والعلامة الإعرابية – د. محمد حماسة ص ٤٤.

ومن ناحية أخرى نجد العالم برجشتراسر يقول في تعريفه للجملة بأن (الجملة مركبة من مسند ومسند إليه ، فإن كان كلاهما اسماً أو بمنزلة الاسم ، فالجملة اسمية ، وإن كان المسند فعلاً أو بمنزلة الفعل فالجملة فعلية[١]).

وواضح من تعريف برجشتراسر للجملة أنه يعتمد الإسناد ويجعله شرطاً في الجملة بحيث إذا انتفى الشرط واستغنى التركيب في أداء المعنى عن الإسناد لا يعتبر جملة ، ولذلك يقول: (ومن الكلام ما ليس بجملة ، بل هو كلمات مفردة ، أو تركيبات وصفية ، أو إضافية ، أو عطفية غير إسنادية ، مثل ذلك: النداء ، فإن (يا حسن) ليس بجملة ولا قسماً من جملة ، وهو مع ذلك كلام ، ويشبه الجملة في أنه مستقل بنفسه لايحتاج إلى غيره مظهراً كان أو مقدراً[٢]).

من خلال هذا التعريف يفهم بأن الجملة عند برجشتراسر لفظ يصدق على نمط خاص من التراكيب ، وهي التراكيب التي يتوافر فيها طرفا الإسناد ، أما التي لا يتوافر فيها طرفا الإسناد فهي كلام وليست بجملة ، ويفهم من هذا التعريف أن الكلام أعم من الجملة عند برجشتراسر.

هذا هو تفسير برجشتراسر للجملة ،.ولكنه عند تقسيمه إياها ذكر بأن الجملة تنقسم إلى أربعة أقسام ، وعدّ منها الجمل الناقصة التي لا تتوافر فيها شروط الجملة حسب تعريفه لها ، وعليه كان ينبغي ألاّ يسميها جملاً ناقصة ، وإنما يبحث لها عن اسم آخر ، وذلك كأن يسميها التراكيب الناقصة أو غير ذلك.

وإذا قارنا تعريف العالم فندريس بتعريف العالم برجشتراسر نجد أن كل واحد منهما نظر للجملة من جانب يختلف عن الجانب الذي نظر إليه الآخر ، فنجد أن فندريس ينظر إلى الجملة من ناحية المضمون فقط دون الشكل ، كما ينظر العالم برجشتراسر إلى الشكل فقط دون المضمون ، في حين أن المطلوب في دراسة الجملة أن يعتنى بشكلها ومضمونها ، وذلك لأنهما يعدان وجهين لعملة واحدة لا يمكن الفصل بينهما ، لكننا نجد الدكتور عبد الرحمن أيوب:ينظر في تعريفه للجملة إلى جانب آخر يختلف عما سبق من تعريفات العلماء ، وذلك أنه بدأ بتحديد مفهوم الجملة وما يقصد به منها ، ويتساءل: هل يقصد بها (الحدث اللغوي) ، أو (النموذج التركيبي) أي:التركيب

---

[١] التطورالنحوي: لبرجشتراسر ص ١٢٥.

[٢] التطور النحوي: لبرجشتراسر ص ١٢٥.

الشكلي ؟ ، ويرى أنه من الضروري التفريق بين هذين الأمرين تفريقاً كاملاً ، لأن الحديث اللغوي يتصل بعلم المعنى الذي هو تفسير لمعاني الأحداث اللغوية الواقعية من ناحية ، والنماذج التركيبية من ناحية أخرى ويقول: (ليست الجمل مجرد مجموعة من الكلمات بل هي إلى جانب هذا عدد من النماذج التركيبية المتداخلة ، ففي الجملة الواحدة من نحو: (هل قال ؟) نموذج لتركيب الكلمات ، مكون من (أداة الاستفهام + فعل ماضٍ) ، ونموذج للنغم هو: (نغم متوسط + مرتفع هابط) ، ونموذج للنبر: (نبر ضعيف + نبر شديد) إلخ ، وتطبيق هذا العدد من النماذج مجتمعة بالإضافة إلى النطق بالكلمات هو مايُكوّن الجملة الواقعية التي تفيد فائدة يحسن السكوت عليها[١]).

وقد تناول العالم تشومسكي الجملة عند تعرضه لطرح فرضية الأداء فقال: الأداء استعمال اللغة: هُو الكلام ، أي: الجمل المنتجة التي تظهر في شكل مورفيمات ، وفونيمات ، وجمل تنظم في تراكيب جملة خاضعة للقواعد والقوانين الكامنة باللغة[٢].

يتضح مما سبق أن الآراء قد تباينت بين القدماء فيما بينهم فمنهم من يفرق بين الجملة والكلام ، ومنهم من لا يفرق بينهما ، كما تباينت الآراء بين المحدثين في تحديد مفهوم الجملة ، فمنهم من اعتمد المضمون فقط دون الشكل ، وجعل الجملة هي كل ما أفاد فائدة تامة يحسن السكوت عليها ولو كلمة واحدة مثل: (النار) – مما يقتضي استتار فعل أو ما في معناه. ومنهم من اعتمد الشكل دون المضمون ، وجعل مفهوم الجملة منحصراً فيما توافر فيه ركنا الإسناد ، وما لم يتوافر فيه ذلك فليس بجملة ، وإن أفاد فائدة يحسن السكوت عليها.

ويرى الباحث أنه لابد من التفريق بين الجملة والكلام ، ولابد من اعتماد الشكل والمضمون والجمع بينهما ، فإنهما كلٌ لا يتجزأ ، ومما يؤكد التفريق بين الجملة والكلام قول ابن مالك:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم ... واسم وفعل ثم حرف الكلم

واحده كلمة،و القول عم ... وكلمة،بها كلام قد يؤم[٣]

---

[١] دراسات نقدية في النحو العربي: د. عبد الرحمن أيوب ص ١٢٦ – ١٢٧.

[٢] التراكيب النحوية: نعوم تشومسكي.

[٣] ألفية ابن مالك: تحت عنوان: الكلام وما يتألف منه ص ٣ مكتبة طيبة. المدينة المنورة.

فإنه قال: (كلامنا لفظ مفيد) ، ولم يقل (كلامنا لفظ) فقط ، ولو قال ذلك فإن اللفظ يشمل المفيد ، وغير المفيد ، ولكنه قيده بكلمة (مفيد) ولم يكتف بذلك وإنما ضرب مثالاً بجملة (استقم) المركبة من فعل وفاعل،ليدل على أن الإفادة لابد أن تكون مما يحسن السكوت عليه ، وأرى أنه كان دقيقاً في تعريفه للكلام ،فالكلام بحسب تعريفه هو: قسم مما تدل عليه الجملة ، وهو القسم المفيد ، وهناك قسم غير مفيد وعبّر عنه بالكلم ، وهو ما تركب من ثلاث كلمات ، وغير مفيد مثل: (إن قام محمد) وسمى كل واحدة من الكلمات التي يتركب منها الكلم (كلمة) فـ (إنْ) كلمة ، و (قام) كلمة ، و (محمد) كلمة ، وبيّن أن لفظ (كلمة) يطلق أحياناً ويقصد به الكلام ، كقولنا: (كلمة الإخلاص) ، وهي: (لا إله إلا الله) ، وبيّن أن القول يشمل: (الكلام ، والكلم ، و الكلمة) ، ويرى الباحث أن الجملة تشمل (الكلام ، الكلم) مع العلم بأن الكلام غير الكلم ، ومن هنا يتضح الفرق بين الكلام والجملة ، وأن بينهما عموماً وخصوصاً فكل كلام جملة ولا عكس.

المبحث الثاني

أنواع الجملة

ذهب العلماء في تقسيمهم للجملة مذاهب كثيرة لاعتبارات مختلفة ، فمنهم من نَظَر إليها من الناحية التركيبية ، فقسمها إلى جملة كبرى وصغرى ، ومنهم من نظر إليها من الناحية الإسنادية وغير الإسنادية ، ومنهم من نظر إليها من الناحية الاسمية والفعلية ، والظرفية ، ومنهم من نظر إليها مجردة من الحذف والتقدير ، ومنهم من رأى غير ذلك.

وقد درس بعض العلماء من القدماء والمحدثين الجملة من الناحية الشكلية فقط ، وغضوا أنظارهم عن مضمون الجملة ، وهذا ما أنكره عليهم بعض العلماء من المحدثين كما سنرى إن شاء الله.

النوع الأول: الجملة الاسمية:

وهي التي تبدأ بالاسم ، بغض النظر عما يسبقه من أدوات الاستفهام وغيرها ، وتنقسم إلى عدة أقسام باعتبار الإسناد وهي كالآتي:

١- الجملة الاسمية التامة:

وهي الجملة الإسنادية التي تتألف من ركنين أساسيين ظاهرين هما (المسند والمسند إليه) ، وبعبارة أدق: هما (المبتدأ والخبر) ، فالمبتدأ هو المسند إليه ، ولا بد أن يكون اسماً ظاهراً أو ضميراً ، وأما الخبر فهو المسند ، فلابد أن يكون وصفاً أو ما ينقل إليه من الاسم ، وقد يكون الخبر جملة أو جاراً ومجروراً أو ظرفاً مثل قولنا: محمد رسول ، ومحمد مجتهد ، ومحمد في البيت ، ومحمد أخوك ،وزيد عندك ، ويوسف حضر مبكراً [١] ، وقد يكون الخبر جملة مثل: محمد أبوه قائم ، وهذه الجملة تسمى بالجملة المركبة.

٢- الجملة الاسمية الموجزة:

وأعني بها:الجملة التي يذكر أحد إسناديها بدون الآخر وأنا في ذلك على مذهب الذين يرون التقدير ، فبناء على ذلك يلزم أن يكون الركن الثاني مقدراً ، إما بمبتدإ أو بخبر.

---

[١] العلامة الإعرابية: د. محمد حماسة ص ٩١.

وهناك من لايرى فيها تقدير محذوف[١] ، ويشترط أن يفيد الاسم المذكور معنى مستقلاً عند ذكره. ومن أمثلة هذا النوع من الجمل ما يلي:

أ.الاسم المرفوع بعد (لو لا) الامتناعية:

فهذا الاسم المرفوع الواقع بعد لولا يعتبر جملة موجزة ، بشرط أن تفيد (لو لا) مع هذا الاسم معنى ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: (ولو لا فضل الله عليكم ورحمته في الدنيا والآخرة لمسَّكم في ما أفضتم فيه عذاب عظيم[٢]) فإن كلمة (فضل) تعرب مبتدأ لخبر محذوف تقديره كائن أو حاصل أو موجود ، بحيث يكون كوناً مطلقاً. وأما إن كان كوناً مقيداً مثل: القيام والقعود والجلوس فيجب ذكره إن لم يُعلم ، نحو قوله صلى الله عليه وسلم:(لو لا قومُك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة[٣])،ويجوز الأمر إن علم[٤]، هذا الإعراب على مذهب تقدير محذوف ، أما الذين لا يرونَ تقدير محذوف فيقولون: (فضل) اسم مرفوع بعد (لو لا).

ب.الاسم المرفوع المعطوف عليه اسم آخر بواو المعية:

وأعني بذلك :الجملة التي حذف خبرها وذكر مبتدؤها، فهي جملة قصيرة موجزة، ومن أمثلتها قولهم: (كُلُّ رجل وضيعته) ، و (كُلُّ ثوب وقيمته) ، فإن هذه الجمل الموجزة وأشباهها تفيد إفادة تامة مع اعتبار الخبر المحذوف ، ويقدر الخبر: (بمقترنان) بالتثنية ، لأنه خبر للمعطوف والمعطوف عليه.

وهناك من لا يرى تقدير خبر محذوف في مثل هذه الجمل ، ومن هؤلاء: الأخفش والكوفيون الذين يقولون: إن الكلام هنا مستغن عن تقدير خبر لإفادة الواو معنى (مع[٥]) وقال ابن عصفور: (هذا كلام تام لا يحتاج إلى تقدير[٦]) ، وقال السيوطي نقلاً

---

[١] وهذا ما ذهب إليه د. محمد حماسة.

[٢] سورة النور: الآية ١٤.

[٣] صحيح البخاري: كتاب العلم – باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس فيقعوا في أشد منه. ٢٢٤/١.

[٤] مغني اللبيب لابن هشام ص ٣٥٩ (بتصرف).

[٥] أوضح المسالك لابن هشام ١٦٠/١.

[٦] شرح ابن عقيل: ١٠٧/١.

عن الكوفيين: (إن الخبر لم يحذف وإنما أغنت عنه الواو[١]) ، وأشار السيوطي إلى أن ابن خروف [٢] اختار هذا المذهب.

وممن يرى عدم التقدير من المحدثين الدكتور حماسة الذي يقول: يكفي في إعرابها أن نقول: كُلٌّ: اسم مرفوع مضاف ، ورجلٍ: مضاف إليه ، والواو عاطفة بمعنى (مع) ، وضيعته: معطوف عليه. ومن الواضح أن الضمير يربط بين الاسمين[٣].

نعم ، لعل من الممكن موافقة الشيخ حماسة في أن (الواو) هنا بمعنى (مع) ولكنها ليست بمنزلة (مع) حتى تغني عن الخبر ، لأن (مع) ظرف يصح الإخبار به بخلاف الواو[٤]،فإذاً لابد من تقدير خبر محذوف وجوباً . والخبر لابد أن يكون مثنى بناء على المعطوف والمعطوف إليه.

أما كونه من الواضح أن الضمير يربط بين الاسمين ، فإن الربط لايغني عن الخبر ، لأن الخبر وصف للمبتدأ ، و هذا لا يتوافر في الربط بالضمير ، ولكنه واضح في قولهم (مقترنان).

ومن الناحية الإعرابية لا يكفي أن نعرب (كُلٌّ) بأنه اسم مرفوع مضاف فقط ، بل لا بد من بيان موقعه الإعرابي ، وهو أنه (مبتدأ) والمبتدأ لا يستغني عن الخبر أبداً.

ج- المصدر المضاف الواقع بعده حال لا تصلح خبراً:

وذلك فيما إذا كان هذا المصدر المضاف مبتدأ ، وعاملاً في اسم مفسر لضمير ذي حال بعده لا تصلح لأن تكون خبراً عن ذلك المبتدأ ، مثال ذلك: (ضربي زيداً قائماً) فالضرب: مبتدأ ، وخبره جملة محذوفة تقديرها (إذ كان) ، وقائماً: حال من الضمير في (كان) ووجب حذف الخبر هنا لعدم صلاحية (قائماً) للإخبار بها عن المبتدأ.

وكذلك إذا كان المصدر مضافاً إليه لاسم تفضيل نحو:(أنتم تبييني الحقّ منوطاً بالحكم[٥]) ، فمنوطاً: جارٍ على الحقّ لا على المبتدأ.

---

[١] همع الهوامع: للسيوطي ١٠٥/١.

[٢] هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي ، ولد في أشبيلية ثم برز في العربية ، وله مؤلفات منهاشرح الجمل للزجاجي ، وشرح كتاب سيبويه ، أهداه إلى صاحب المغرب فمنحه ألف دينار – نشأة النحو: للشيخ محمد الطنطاوي. ص ١٨٠.

[٣] العلامة الإعرابية: د. محمد حماسة ص ٩٣.

[٤] حاشية الصبان على الأشموني. ٢١٧/١.

[٥] ألفية ابن مالك – باب الابتداء – ص ١٥. مكتبة طيبة – المدينة المنورة.

وكذلك اسم تفضيل مضافاً إلي مؤول بالمصدر نحو: (أخطب ما يكون الأمير قائماً) . والتقدير: إذْ كان ، أو إذا كان . وكل من (قائماً) و (منوطاً) نصب على الحال من الضمير في (كان[١]) .

وهناك من لا يرى هذا التقدير ، من هؤلاء الدكتور حماسة[٢] ، وقد منع القراء وقوع الحال فعلاً مضارعاً ، وأجازه سيبويه ، وحكى الأخفش إذا صلح أن يكون الحال خبراً لعدم مباينته للمبتدأ ، فإنه يتعين رفعه خبراً ، فلا يجوز (ضربي زيداً شديداً) ، وايضاً لا يجوز أن يكون الخبر المحذوف: (إذْ كان) في نحو: (زيد قائماً) لعدم جواز الإخبار بالزمان عن الجثة[٣].

د- المصدر الذى يجاء به بدلاً من اللفظ بفعله:

المقصود هو المصدر الذي ينوب عن لفظ فعله ، سواء أكان يقصد به الإخبار أم الإنشاء ، وسواء أكان مرفوعاً أم منصوباً كما سمع عن العرب مثل: (سَمْعٌ وطَاعةٌ) ، وكقوله تعالى :(فصَبْرٌ جميلٌ[٤]) ، وقوله تعالى : (طاعةٌ وقولٌ معروفٌ[٥]).

وكذلك (ماجرى من الأسماء مجرى المصادر التي يدعى بها ، وذلك كقوله: تراباً وجندلاً ، وما أشبه هذا[٦]).

وقد رفعه بعضهم فجعله مبتدأ مبنياً عليه ما بعده ، قال الشاعر:

لقد ألّبَ الواشون ألْباً بينهم فَتُرْبٌ لأفواه الوشاة وجندلُ

الشاهد فيه رفع قوله: (ترب) على الابتداء ، وخبره الجار والمجرور بعده . وينبغى أن يؤخذ في الحسبان أن جميع (هذه) المصادر التي ذكرها سيبويه كان ينقل عن العرب فيها الرفع والنصب ، ماعدا المصادر المضافة مثل: (سبحان الله) و (معاذ الله) ... الخ ، فإنه لم ينقل فيها إلا النصب ، وقد نص سيبويه على أن معنى المرفوع من هذا هو معنى المنصوب بقوله: (وفيه ذلك المعنى الذى في المنصوب[٧]).

---

[١] شرح الأشمونى: ١/٢١٨.

[٢] العلامة الإعرابية: د. حماسة ص ٩٣.

[٣] شرح الأشمونى: ١/٢٢٠.

[٤] سورة يوسف: الآية ١٨ و ٨٣.

[٥] سورة محمد الآية: ٢١ ، وأنظر العلامة الإعرابية – د. حماسة ص . ٩٤.

[٦] كتاب سيبويه: بتحقيق وشرح عبد السلام هارون. ١/٣١٤.

[٧] كتاب سيبويه بتحقيق وشرح عبد السلام هارون: ١/٣١٥.

٣ـ الجملة الوصفية:

من أقسام الجملة الاسمية: الجملة الوصفية وهي تتألف من وصف كاسم الفاعل والصفة المشبهة ، وصيغ المبالغة ، واسم المفعول ، وأن يقع بعد واحد من هذه الأوصاف اسم مرفوع أو ضمير منفصل للرفع مثل: أنا جح أخوك ؟ أقائم الزيدان ؟ ، ما حاضر أنتم ، ما محبوب الخائنون ، وكقوله صلى الله عليه وسلم: (أحيٌّ والداك..[١]).

فنلحظ من خلال هذه الأمثلة الفرق بين الجملة التامة (الإسنادية) وبين هذه الجملة ، فإن الجملة الإسنادية تتكون من مبتدإ وخبر، أو من فعل وفاعل ، في حين أن الجملة الوصفية تتكون من وصف وهو مبتدأ ، ومن اسم مرفوع وهو فاعل الوصف . هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية نجد أن المبتدأ والخبر يتطابقان في الإفراد والتثنية والجمع مثال ذلك: محمد قائم ، والمحمدان قائمان ، والمحمدون قائمون ، في حين لانجد هذا التطابق في الجملة الوصفية ، فنقول: أقائم محمد ؟ وأقائم المحمدان ؟ وأقائم المحمدون ؟ .... إلخ.

ومن ناحية أخرى نجد أن الجملة الوصفية لا تدخلها النواسخ التي تفيد التوكيد ، أو التمني ، أو الترجي ، أو الاستدلال ، أو التشبيه ، ولا النواسخ الأخرى: إلا (ليس) ويشترط البصريون أن يسبقها نفي أو استفهام ، وإن كان الكوفيون وابن مالك لا يشترطون ذلك . والجملة الاسمية لا يوجد فيها مثل هذا الخلاف[٢].

٤ـ الجملة الناقصة:

وأقصد بالجملة الاسمية الناقصة الجملة الشرطية المسبوقه باسم شرط ، وأطلقت عليها صفة النقص لعدم استقلال جملة الشرط بالمعنى المراد ، وكذلك جملة جواب الشرط ، إلا في حالة اجتماع فعل الشرط وجوابه ، فيكون للجملة الشرطية حينئذ معنى[٣] كقولنا: (من يجتهد ينجح) أما في حالة افتراقهما أو غياب إحداهما فإنها تفقد ذلك المعنى.

---

[١] صحيح البخاري – كتاب الجهاد – باب الجهاد بإذن الوالدين: ٦/١٤٠ – رقم الحديث ٣٠٠٤.

[٢] العلامة الإعرابية: د. حماسة ص ٨٤ – ٨٦ (بتصرف).

[٣] تنقيح الأزهرية: محمد محي الدين عبد الحميد: ص ١٩٨.

النوع الثاني: الجملة الفعلية:

وهي أيضاً تنقسم إلى عدة أقسام منها:

أ.الجملة الفعلية التامة:

وهي التي تتكون من فعل وفاعل ، أو من فعل ونائب فاعل ، والفعل في هذه الجملة لابد أن يكون ماضياً ، أو مضارعاً مبدوءاً بالهمزة ، أو النون أو التاء للمخاطب الواحد ، أو فعل أمر لغير المخاطب الواحد ، والفاعل أيضاً في هذه الجملة إما أن يكون اسماً أو ضميراً ، أو ما ينقل إلى الاسمية من بقية أنواع الكلم . وكذلك نائب الفاعل[١] ، وهو عند عبد القاهر الجرجاني والزمخشري فاعل اصطلاحاً[٢].

ب.الجملة الفعلية الموجزة:

تتكون هذه الجملة من فعل استتر فاعله وجوباً عند النحاة ، فصورة الفعل التي توجد عليها صيغة معّينة عن وجود طرف آخر ، ويمثل في حالتي التكلم مطلقاً ، ومخاطبة المفرد المذكر[٣] هي:

١/ الفعل المضارع المبدوء بالهمزة مثل: أقوم ، وأتكلم.

٢/ وفعل أمر المخاطب المذكر مثل: قل ، وتَكَلّمْ ، واقرأ .

وهذه الجملة موجزة من حيث المقروء ، ذلك لان المقروء كلمة فعليه واحدة مع أننا نقدر الفاعل المستتر وجوباً ، بخلاف من لايرى التقدير ، فإنه يكتفي في إعراب الجملة الموجزة بقوله: فعل مضارع للمتكلم ، أو فعل أمر للمخاطب المذكر ، بدون أن يقدر فاعلاً.

وكذلك من الجمل الفعلية الموجزة الجملة الواقعة جواباً عن سؤال على شكل كلمة واحدة ، مثل متى جئت ؟ الجواب (أمس) ، أي: جئت أمس. فهذه جملة فعلية موجزة.

ج.الجملة الفعلية الناقصة:

وأعني بالجملة الفعلية:الناقصة تلك الجملة التي لا تستقل بذاتها كجملة فعل الشرط مثل: (إن قام زيد) ، فإن هذه الجملة ناقصة معنى: لفقدان جواب الشرط ، فمتى ما وجد جواب الشرط تم معناها مثل: إن قام زيد قمت ، فهذه الجملة تسمى ناقصة لعدم استقلالها ، ومثلها جملة صلة الموصول مثل: جاء الذي رأيته راكباً ، فإن جملة: (جاء

---

[١] العلامة الإعرابية: د. حماسة ص ٨٣.

[٢] المفصل للزمخشري ص ١٨.

[٣] العلامة الإعرابية – د. محمد حماسة ص ٩٠.

الذي) لا معنى لها ، كما أن جملة: (رأيته راكباً) أيضاً لا معني لها لعدم استقلال كل واحدة منهما عن الأخرى ، فهي جمل ناقصة ، ولكن الجملتين إذا ركبتا تركيباً واحداً أفادتا ، فصارت الجملة مكونة من موصول وصلته ، كقولنا: جاء الذي رأيته راكباً.

وكذلك الجملة التي سبقت باسم شرط ولم يكن مسنداً إليه ، فهي أيضاً جملة فعلية نحو: (ما تصنع أصنع) وهي جملة فعلية ناقصة.

ولكن نجد الدكتور منى الياس تفرق بين الجملة الشرطية الاسمية والشرطية الفعلية باعتبار جملة جواب الشرط ، فإن كانت جملة جواب الشرط اسمية فالجملة الشرطية اسمية ، وإن كانت فعلية ، فالجملة الشرطية فعلية [١] . لهذا فإنها تَعُدُّ مثل جملة الشرط: (إذا سافرت فأنا أسافر) جملة اسمية ، ومثل جملة الشرط: (إذا سافرت فسأسافر) جملة فعلية. بخلاف ما ذهب إليه الباحث ، فإنه صنف الجمل الشرطية إلى اسمية وفعلية بحسب أداة الشرط ، فإن كانت اسماً فالجملة اسمية ، لأن أداة الشرط الاسمية لها موقع من الإعراب ، وإن كانت الأداة حرفاً فالجملة فعلية لأن الحرف لا محل له من الإعراب فلا يعتد به . وبناء على هذا الاعتبار ذهب الباحث إلى المنهج الذي انتهجه الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد الذي قال: (أما الشرطية إن صدرت بحرف شرط فهي فعلية نحو: إن قام زيد قمت) وإن صدرت باسم شرط فهي اسمية ، إن كان الاسم مسنداً إليه ، نحو: (من يقم أقم معه) وإلا فهي فعليه ، نحو: (ما تصنع أصنع[٢]) .

د. جملتي التحذير والإغراء:

جملة التحذير هي: من الجمل الفعلية التي يجب حذف فعلها عند تصديرها بلفظ (إيَّا) نحو: إياك والأسد ، أو كرر المحذر منه نحو: الأسد الأسد ، أو: نفسك نفسك . والتقدير: احذر الأسد . وكذلك إذا عطفت ، مثل ما جاء في قوله تعالى (ناقة الله وسُقْيَاها[٣]) وفي غير ذلك يجوز الإظهار ،كما جاء في قول جرير:

خَلِّ الطَرِيق لِمَنْ يَبْني الْمَنَارَ بِه . وابْرُزْ بِبَرْزَةَ حَيْثُ اضْطَرَكَ الْقَدَرُ

---

[١] دراسات نحوية: د. منى إلياس ص ١٢.

[٢] تنفيح الأزهرية: محمد محي الدين عبد الحميد ص ١٩٨.

[٣] سورة الشمس: الآية ١٣.

فالشاهد في قوله: (خل الطريق) حيث أظهر العامل وهو (خل) في التحذير لأن المحذر غير متكرر ولا معطوف عليه[١].

وجملة الإغراء هي أيضاً من الجمل الفعلية وهى يحذف عاملها إذا حصل عطف مثل: (المروءة والنجدة) بتقدير الفعل: (الزم) أى: (الزم المروءة والنجدة) وكقول الشاعر:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلى الهَيجَاءِ بِغَيْرِ سِلاَحِ

فالشاهد في قوله: (أخاك أخاك) فإن النصب في مثل هذا تمَّ بعامل واجب الحذف. وكقولهم: (الصلاة جامعة) فتنصب (الصلاة) بتقدير (احضروا[٢]).

هـ جملتى النداء والقسم:

جملة النداء هى جملة فعلية حذف فعلها ، وجيء بدلاً عنه بأداة النداء ، فمثلاً قوله تعالى: (قل ياعبادي الذين أسرفوا...)[٣] بمعنى أدعو عبادي أو أنادى . وقال صاحب النحو الوافي: (يعتبر النحاة حرف النداء مع المنادى جملة فعلية إنشائية للطلب ، برغم أنها قبل النداء خبرية ، فهي تتحول معه إلي إنشاء طلبي جملته فعليه ، فالأصل في مثل: ياصالح ، هو أنادى أو أدعو صالحاً، .... فالذي يعنينا هو أنها صارت فعلية[٤]).

أما جملة القسم فهي أيضاً جملة فعلية حذف فعلها ، فمثلاً: قولنا (بالله) بمعنى أقسم بالله ، وكذلك تالله ، ووالله فكلها جمل فعلية حذف فعلها ، فهو إما (أحلف) أو (أقسم) أو نحوهما من كل فعل يستعمل في القسم وتتكون الجملة الفعلية من فعل القسم وفاعله ، وهى جملة القسم ، ولابد أن تكون فعلية[٥].

النوع الثالث: شبه الجملة:

ويقصد النحاة بشبه الجملة: الجملة المصدرة بالظرف أو الجار والمجرور ، فالمتصدرة بالظرف مثل: (أعندك زيد ؟) ، باعتبار أن زيداً فاعل بالظرف لا بالاستقرار المحذوف ، ولا مبتدأ مخبراً عنه بها ، ومثلها المصدرة بالجار والمجرور مثل: (أفي الدار زيد ؟) فإن زيداً فاعل بالجار والمجرور ، لا بالاستقرار ، ولا باستقر ،

---

[١] أوضح المسالك لابن هشام ١١٢/٣ - ١١٣.

[٢] أوضح المسالك لابن هشام: ١١٥/٣.

[٣] سورة الزمر : الآية ٥٣

[٤] النحو الوافي: عباس حسن ٧/٤.

[٥] النحو الوافي: عباس حسن ٤٩٨/٢.

ولا مبتدأ مخبراً عنه به ، لأننا إن فعلنا ذلك صار كل من الجملة الظرفية أو الجار والمجرور من الجمل الاسمية ، ومثل الزمخشري بـ (في الدار) في قولك: (زيد في الدار) ، وفى هذه الحالة يكون المقدر المحذوف استقر فتصير بذلك الجملة فعلية[١].

أقسام الجملة باعتبار المحل الإعرابي وعدمه:

تنقسم الجمل بهذا الاعتبار إلى قسمين:

أ-الجمل التي لها محل من الإعراب:

وهي التي تؤول بمفرد ، لأن المفرد هو الذي يكون له محل من الإعراب ، أما الجمل فلا محل لها من الإعراب إلا الجمل التي تقبل التأويل بمفرد فهي التي يكون لها محل من الإعراب ، باعتبار المفرد الذي أولت به ، والجمل التي تقبل التأويل بالمفرد تسعة[٢] هي:

١/ الجملة الواقعة خبراً.

٢/ الجملة الواقعة حالاً.

٣/ الجملة الواقعة مفعولاً.

٤/ الجملة الواقعة مضافاً إليه.

٥/ الجملة الواقعة بعد الفاء ، أو بعد (إذا) إن كانت جواباً لشرط جازم ، أي: (إذا) التي للمفاجئة النائبة مناب الفاء.

٦/ الجملة التابعة للمفرد.

٧/ الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب ، ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة.

٨/ الجملة المستثناة ، نحو: (لستَ عليهم بمسيطر إلا من تولى وكفر ، فيعذبه الله العذاب الأكبر[٣]).

٩/ الجملة المسند إليها نحو: (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون[٤]).

---

(١) مغني اللبيب: لابن هشام ص ٤٩٢.

(٢) مغني اللبيب: لابن هشام ص ٥٣٦ – ٥٥٨.

(٣) سورة الغاشية: الآية ٢٢ – ٢٣ – ٢٤ .

(٤) سورة البقرة: الآية ٦.

ب-الجمل التي لا محل لها من الإعراب:

وهي الجمل التي لا تقبل أن تؤول بمفرد ، فلذلك لم يكن لها محل من الإعراب وهي سبعة :

١/ الجملة المستأنفة:

وهي الجملة المفتتح بها النطق أو المنقطعة عما قبلها انقطاعاً نحوياً لا معنوياً مثل: ركب محمد فرسه حفظه الله.

٢/ الجملة الاعتراضية:

وهي التي تقع بين شيئين متلازمين مثل: جاء – والله – زيد .وهي موضوع البحث الذي سنفصل فيه القول فيما بعد إن شاء الله.

٣/ الجملة التفسيرية:

وهي التي تقع فضلة كاشفة لحقيقة ما تليه مثل قوله تعالى (وأسروا النجوى الذين ظلموا : هل هذا إلا بشر مثلكم[١]).

٤/ الجملة الواقعة جواباً للقسم:

وهي الجملة التي تقع مسبوقة بقسم ظاهر أو مقدر فتكون الجملة جواباً له مثل قوله تعالى: (يس. والقرآن الحكيم. إنك لمن المرسلين[٢])

٥/ جملة جواب الشرط:

وهي الجملة التي تقع جواباً لشرط جازم غير مقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية ، أو تقع جواباً لشرط غير جازم ولو اقترن بالفاء مثال الأول:

إن تجتهد تنجح ، ومثال الثاني: إذا اجتهدت فأنت ناجح.

٦/ الجملة الواقعة صلة الموصول:

سواء أكانت هذه الجملة وقعت صلة للموصول الاسمي أم الحرفي مثال الأول:

جاء الذي تَفَوَّق على أقرانه ، ومثال الثاني: وددت لو أحسن إلي المحتاج.

٧/ الجملة المعطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب:

مثال ذلك قوله تعالى: (إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون[٣]).

---

[١] سورة الأنبياء: الآية ٣.

[٢] سورة يس: الآية ١ – ٣ .

[٣] سورة آل عمران: الآية ٥٩.

هذه هي أنواع الجمل عموماً ومن خلال عرضنا تعرفنا على الجملة الاعتراضية باعتبارها من الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، وهي موضوع البحث فلابد من التعرف على أنواعها .

إن الجملة عموماً قد بين الباحث فيما سبق بأنها تنقسم إلي ثلاثة أنواع رئيسية وهي: الجملة الاسمية ، والجملة الفعلية ، وشبه الجملة ، وتحت كل نوع من هذه الأنواع أقسام من الجمل ، وبما أن الجملة الاعتراضية داخلة في أنواع الجمل هل:تنطبق فيها هذه الأنواع الثلاثة الرئيسية ؟.

يرى الباحث أن هذه الأنواع الثلاثة ينطبق منها اثنان فقط في الجمل الاعتراضية وهما: الجملة الاسمية والجملة الفعلية ، وذلك حسب ما توصلت إليه.

أولاً: الجمل الاسمية:

قد وردت الجمل الاسمية معترضة ولها أمثلة كثيرة في القرآن الكريم ، منها قوله تعالى:

(الزجاجة كأنها كوكب دريّ[١]).

(إنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً[٢]).

(إنا كذلك نفعل بالمجرمين[٣]).

(ذلك تخفيف من ربكم[٤]).

(والله أعلم بماوضعت[٥]).

(ذلك يوم الخلود[٦]).

(أنى لهم التناوش من مكان بعيد[٧]).

---

[١] سورة النور: الآية ٣٥.

[٢] سورة الكهف: الآية ٣٠.

[٣] سورة الصافات: الآية ٣٥.

[٤] سورة البقرة: الآية ١٧٨.

[٥] سورة آل عمران: الآية ٣٦.

[٦] سورة ق: الآية ٣٤.

[٧] سورة سبأ: الآية ٥٢.

الثاني: الجمل الفعلية:

هذه الجمل هي أكثر الجمل اعتراضاً وقد وردت كثيراً في القرآن الكريم ولعل السر في كثرتها هو ما تفيده الجمل الفعلية من دلالات تؤدي دوراً كبيراً في بناء النظم القرآني بسبب تجددها . ومن أمثلة ما جاء في القرآن قوله تعالى:

(قد فصلنا الآيات لقوم يعلمون[١]).

(وما أرسلناك عليهم وكيلاً[٢]).

(يصلونها[٣]).

(وما كان أكثرهم مؤمنين[٤]).

(أيُّها الضالون[٥]).

(إن توليتم[٦]).

(إن طلقكن[٧]).

(وما أدراك ماهيه[٨]).

(سبحانه[٩]).

(ياموسى[١٠]).

أما شبه الجمل فلم أجده واقعاً معترضاً ، وفيما أراه أنه لا يمكن أن يكون جملة معترضة لأن شبه الجملة هو: إما ظرف ، أو جار ومجرور ، وكل منهما يحتاج إلى عامل يتعلق به ، وكل ما احتاج إلى متعلق فهو معمول لذلك المتعلق ، وإذا كان معمولاً فلابد له من محل إعرابي وهذا ما يتنافى مع الجملة الاعتراضية ، إذ لا محل لها من الإعراب ، ولكن يمكن أن تكون الجملة الاعتراضية اسمية أو فعلية تحتوي على شبه

---

[١] سورة الأنعام: الآية ٩٧.

[٢] سورة الإسراء: الآية ٥٤.

[٣] سورة المجادلة: الآية ٨.

[٤] سورة الشعراء: الآية ٦٧.

[٥] سورة الواقعة: الآية ٥١.

[٦] سورة محمد: الآية ٢٢.

[٧] سورة التحريم: الآية ٥.

[٨] سورة النساء: الآية ١٧١.

[٩] سورة القارعة: الآية ١٠.

[١٠] سورة الإسراء: الآية ١٠١.

جملة: جار ومجرور ، أو ظرف ، بحيث يكون المعلق ومتعلقه جملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

ومن أمثلة ذلك قولنا: زيد – والله – كريم ، فإن: زيد مبتدأ ، وكريم خبره ، وقد تم الفصل بين المبتدأ والخبر بجملة اعتراضية وهي جملة القسم (والله) فإن الواو حرف قسم وجر، ولفظ الجلالة مجرور بواو القسم ، وعلماً بأن الجار والمجرور لابد له من متعلق يتعلق به وهو فعل القسم المحذوف وهو (أقسم).

إذن الجملة الاعتراضية مكونة من المعلق ومتعلقه المحذوف. ومثله قولهم: هذا غلام – والله – زيد، حيث فصل بين المتضايفين بجملة القسم.

المبحث الثالث

تعريف الجمل الاعتراضية

أ-تعريفها عند النحويين:

الجملة الاعتراضية هي الجملة المعترضة بين شيئين متلازمين مفردين كانا أو مفرداً وجملة ، سواء أكانت مقترنة بواو الاعتراض فيهن أم لا[١].

وعرفها بعضهم بأنها الجملة المعترضة بين شيئين متلازمين لإفادة الكلام تقوية وتسديداً أو تحسيناً[٢].

وعرفها الدكتور محمد سمير في معجمه بأنها: (أن يؤتى في الكلام ، أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو بأكثر ، لا محل لها من الإعراب ، لنكتة سوى رفع الإيهام ، وذلك لانقطاع الخبر عن المبتدأ ... والمعترضة والاعتراض وصف للجملة التي يعترض بها بين شيئين متلازمين لا يستغني أحدهما عن الآخر[٣]).

وفى ذلك قال الزركشي: هي عند النحاة جملة صغرى تخلل جملة كبرى على وجه التأكيد[٤]. فهذه التعريفات كلها تعريفات للجملة الاعتراضية وهي تصب في معين واحد ، إلا أن هناك فروقاً بسيطة بينها . فقد جاء في التعريف الأول ذكرٌ لحال الشيئين المتلازمين فقال ، الشيخ خالد الأزهري: (مفردين أو مفرد و جملة) ، في حين أن الذي ذكره ليس بكافٍ ، فهي تكون بين مفردين وبين جملتين ، وبين مفرد وجملة ، وبين جملة ومفرد ، و قد يكون الاعتراض بين جملتين مستقلتين ، وقد وجد في القرآن الكريم . كما أشار هذا التعريف إلى أن الجملة الاعتراضية قد تكون مقترنة بالواو ، أي: واو الاعتراض ، أو غير مقترنة ، وهي إشارة جيدة.

ذكر في التعريف الثاني أن الغرض من الاعتراض هو إفادة الكلام تقوية وتحسيناً وتسديداً ، ولم يرد ذلك في التعريف الأول ، في حين لم يرد في هذا التعريف ما ورد في الأول من أحوال الشيئين المتلازمين.

وجاء في التعريف الثالث أن المعترض قد يكون جملة أو أكثر ، وفيه إشارة إلى جواز الاعتراض بأكثر من جملة ، وهو ما خالفه بعض العلماء. وأشار إلى الغرض من

---

(١) تنقيح الأزهرية: محمد محي الدين عبد الحميد ص ٢٠١.

(٢) مغني اللبيب: لابن هشام ص ٥٠٦.

(٣) معجم المصطلحات النحوية والصرفية: د. محمد سمير نجيب ص ١٥١.

(٤) البرهان في علوم القرآن: للزركشي ٣/٥٦.

الاعتراض ، وهو إفادة نكتة إلا أنها لا تكون لرفع إيهام ، لأن الذي يرفع به الإيهام يؤدي فقدانه إلي فقدان المعنى المطلوب ، وهذا خلاف الاعتراض.

وفي التعريف الأخير نجد وصفاً للجملة المعترضة بأنها جملة صغرى تخلل جملة كبرى . فلا أدرى ؛ مالمقصود بالكبرى والصغرى ؟ فإن كان المقصود هو مصطلح نحوي في تقسيم الجملة إلي كبرى وصغرى ،فإن هذا التعريف لا يطابق الواقع ، لأن الجملة الصغرى عند النحاة هي الجملة المبنية على المبتدأ ، أي: واقعة خبراً له ، مثل: زيد قام أبوه ، فجملة (قام أبوه) جملة صغرى.

والجملة الكبرى هي:الاسمية التي خبرها جملة [١]. مثل المثال السابق في جملة (زيد قام أبوه) ، فكلها تسمى جملة كبرى. وقد وقعت هذه الجملة الكبرى اعتراضية كما جاء في قول الشاعر.

إن سليمى – والله يكلؤها – ضنَّت بشيء ما كان يَزْرؤُهَا[٢]

فإن جملة: (الله يكلؤها) جملة اعتراضية ، وهي في نظري جملة كبرى لأن جملة: (يكلؤها) مبنية على المبتدأ ، وهو لفظ الجلالة . وفي نفس الوقت وجدنا جملة اعتراضية وقعت بين جملة صغرى مثل قول الشاعر:

شجاك أظن – ربع الظاعنينا ولم تعبأ بعزل العازلينا

فإن جملة (شجاك ربع الظاعنينا) جملة صغرى وقد وقع الاعتراض بين الفعل وفاعله.

ونخلص من خلال ما سبق من التعريفات إلي تعريف لعله يكون جامعاً ، وهو أن الجملة الاعتراضية عند النحاة هي:

الجملة أو الجمل الواقعة بين شيئين متلازمين معنىً سواء أكانا مفردين أم جملتين أم غيرهما ، لإفادة النظم تقوية وتسديداً وتحسيناً لغير رفع إيهام ، ولا يفوت المعنى العام بفواتها.

---

[١] مغني اللبيب: لابن هشام الأنصاري ص ٤٩٦.

[٢] البيت لإبراهيم بن علي بن هرمة ، وهو شاعر غزل مخضرم الدولتين ، وهو آخر من يحتج به من الشعراء.

٢ـ الجملة الاعتراضية عند البلاغيين:

قال صاحب الطراز في الاعتراض: إن بعضهم يسميه الحشو.

وقال عن ماهية الاعتراض والمعترض فيه: إن الاعتراض فيه هو كل كلام أجنبي أدخل في غيره بحيث لو أسقط لم تختل فائدة الكلام ، وأما المعترض فيه فهو كل كلام أدخل فيه لفظ مفرد أو مركب بحيث لو أسقط لبقي الكلام على حاله في الإفادة ، مثال ذلك قولنا: زيد قائم ، فهذا لا محالة كلام مفيد ، وهو مبتدأ وخبر ، فإذا أدخلنا فيه لفظاً مفرداً فقلنا: زيد – والله – قائم جاز ، فإذا أزلنا القسم بقي الأول على حاله ، وهكذا إذا أدخلنا في هذا الكلام كلاماً مركباً فقلنا: زيد – على ما به من قلة زاد اليد – كريم. فقد أدخلنا بين المبتدأ وخبره كلاماً مركباً وهو قولنا: على ما به من قلة زاد اليد ، فهذا هو حد المعترض فيه والاعتراض[١].

وقال صاحب جوهر الكنز: اختلف الناس في تسميته ، فمنهم من سماه الاعتراض ، ومنهم من سماه الحشو ، ومنهم من سماه التمام . فأما من سماه بالحشو فلم ينصفه بهذه التسمية ، إذ الحشو إنما هو فضلة في الكلام يُستغني عنها . وباب الاحتراس متداخل في هذه الأبواب أيضاً وذلك لأن التمام والاحتراس والاعتراض والحشو ، كل ذلك نوع واحد وإن كان مختلف الأسماء ، وسبب ذلك أن حد الجميع إن يكون ظاهر اللفظ يفهم منه الاستغناء عن الكلمة التي تزاد فيه ، فتارة تكون الزيادة محتاجاً إليها في المعنى ، فلا يفهم المراد إلا بها ، وتارة يكون الإتيان بالجملة الزائدة احتراساً من دخول خلل في المعنى ، فما كان الاحتياج إليه لتمام المعنى سمي اعتراضاً، وما كان الاحتياج إليه للاحتراس من دخول خلل في المعنى سمي إتماماً ، وسمي احتراساً أيضاً ، لأنه احترس بدخول شيء بين الجملتين من خلل يقع ، فلهذا سمي الاحتراس.

وحد الاعتراض أنه اللفظ الداخل بين الجملتين لتكميل الفائدة في معناها [٢].

وهي عند أهل المعاني:نوع من الإطناب لزيادة سماه القدامى (التفاتاً) وهو الإتيان بجملة

---

[١] الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز للشيخ يحيي بن حمزة بن علي بن إبراهيم ١٦٧/٢ – ١٦٨.

[٢] جوهر الكنز تخليص كنز البراعة في أدوات ذوي البراعة لنجم الدين أحمد بن إسماعيل بن الأثير الحلبي ص ١٢٨ – ١٢٩.

أو أكثر لا محل لها من الإعراب أثناء كلام أو كلامين اتصلا معنىً لنكتة غير رفع إيهام.

وعند أهل البديع هو أن يقع قبل تمام الكلام شيء يتم الغرض بدونه ولا يفوت بفواته.

وعرف الاعتراض في المعجم الشامل بأنه من البديع:وهو أن يأتي في الكلام جملة اعتراضية تزيد المعنى قوة ، والفرق بين الاعتراض والحشو أن الاعتراض يخدم المعنى في حين أن الحشو يقيم الوزن فقط[1].

يتضح من خلال ما سبق من تعريفات البلاغيين للجملة الاعتراضية بأنها عند بعض البلاغيين والنحويين شيء واحد ، لا خلاف فيه بينهما إلا أن البلاغيين اختلفوا في إطلاق بعض الأسماء للاعتراض ، وسألخص ذلك في معرض الحديث عن استعمالهم للاعتراض.

استعمال البلاغيين للجملة الاعتراضية:

يتضح لنا مما سبق أن البلاغيين استخدموا الاعتراض في كتبهم ، أي: تناولوه بصورة واسعة ، وذلك نسبة لأهميته عندهم في الدلالات البلاغية الدقيقة ، وأيضاً لما للجملة الاعتراضية من أسرار ونكت بلاغية تفيدها في معنى الكلام الذي اعترضته ، إلا أنهم اختلفوا في أشياء أثناء استخدامهم لها ، وهذا أيضاً واضح فيما سبق ، وسألخص ذلك الاختلاف فيما يلي:

١/ اختلفوا في تسميته ، فمنهم من جعله من قبيل (الالتفات) ، وقد أشار إلى ذلك ابن رشيق ، فقال: الالتفات هو: الاعتراض عند قوم ، وسماه آخرون الاستدراك،حكاه قدامة ، وأورد ابن رشيق أمثلة في معرض حديثه عن الالتفات ، وهي أمثلة للاعتراض منها قول كُثَيِّر:

لو أن الباخلين – وأنتِ منهم- رأوكِ تعلموا منكِ المِطالا

وقول النابغة الذبياني:

ألا زعمت بنو عبس بأني ألا كذبوا – كبير السن فانِ

---

[1] المعجم الشامل في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها: محمد سعيد وجلال جندي ص ١٣٥.

وأنشد في الالتفات لبعض العرب:

فظلـــوا بيـــوم – دع أخـــاك بمثلـــه على مشرع يـــــروى ولمـــا يصـــرَّد

فقوله – دع أخاك بمثله – التفات مليح.

وقال جرير يرثي امرأته أم حَزْرَة:

نعم القرين – وكنتِ علـــق مَضِنَّـــةٍ وارى بنعـــفِ بليـــــةَ الأحجـــــارُ

فقوله – وكنت علق مضنه – هو التفات.

وقال عوف بن محلم لعبد الله بن طاهر:

إن الثمـــــانين – و بلغتـــــــها – قد أحوجت ســـمعي إلـــى ترجمـــان

فقوله (و بلغتها)التفات ، وقد عده جماعة تتميما ، والالتفات أشكل وأولى [١].

فكل ما ذكره ابن رشيق من أمثلة في الالتفات هي عين أمثلة الاعـــتراض ، إلا أن كثيرا من البلاغيين لا يفرقون بين الاعتراض والالتفات ، ومن هؤلاء قدامة الـــذي يقول: (من نعوت المعاني الالتفات ، وهو أن يكون الشاعر آخذا فـــي معنـــى فكأنـــه يعترضه شك أو ظن بأن راداً عليه أو سائلا يسأله عن سببه فيعود راجعا على ما قدمه، فإما أن يؤكد أو يذكر سببه أو يحل الشك فيه[٢]).

وأيضا نجد بعضهم يعد الاعتراض ضربا من التتميم يقع وسط الكلام ، ويتضـــح ذلك من خلال الأمثلة التي ذكرها ابن رشيق في باب التتميم ، نذكر منها بيت طرفة:

فســـقى ديـــارك-غـــير مفســـدها - صـــوبُ الربيـــعِ وديمـــة تَـــهْمي

فقال: لأن (غير مفسدها) تتميم للمعنى.

ومثله قول جرير:

فسقاك حيث حللت – غير فقيـــدة - هـــزجُ الـــرواح وديمـــة لا تقلـــــع

---

[١] العمدة لابن رشيق ٢/٤٥.

[٢] نقد الشعر: لأبي الفرج قدامة بن جعفر ص ١٦٧.

فقوله (غير فقيدة) تتميم لما أراد من دنوها وسقياها غير راحلة ولا ميتة.

وقد أورد ابن رشيق أمثلة كذلك من القرآن الكريم ، وقال: (الأصل في هذا قول الله عز وجل): (ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما وأسيرا[١]). فقوله: (على حبه) هو التتميم والمبالغة . ومنه قوله تعالى: (من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة ...[٢]) فمتمم بقوله (وهو مؤمن[٣]).

وكل هذه الأمثلة التي أوردها ابن رشيق في التتميم هي أمثلة الاعتراض والجمل: (غير مفسدة) و (غير فقيدة) ، (وهو مؤمن) ، التي نص عليها بأنها التتميم ، إنما هي جمل اعتراضية ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن بعض البلاغيين لا يفرق بين الجملة الاعتراضية والتتميم .

وهناك من استعمل الجملة الاعتراضية في غير هذين البابين ، واعتبر الاعتراض من قبيل الحشو والاحتراس.

ج ـ واختلفوا أيضا في مواقع الجمل الاعتراضية ، وانقسموا في ذلك إلى فرقتين، فرقة منهما ذهبت إلى أن الاعتراض يشترط فيه أن يكون في أثناء الكلام بين كلامين متصلين معنى ، وأن يكون جملة أو أكثر ، ولا محل لها من الإعراب ، وأن يكون لنكتة غير رفع إيهام . وعلى هذا يكون الاعتراض مباينا لكل من التذليل ، والتكميل ، والتتميم.

والفرقة الأخرى لا تشترط أن تكون النكتة لسوى رفع الإيهام بل تجوزه أيضا . وهؤلاء فرقتان:

أ/ فمنهم من لا يشترط وقوعه في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى ، وبألا تكون جملة أصلا ، أو كانت جملة لكن لم يتصل بالأولى معنى ، بل يجوز أن يقع في آخر الكلام.

والاعتراض عند هؤلاء يشمل بعض صور التذييل ، وبعض صور التكميل . وإنما قلنا (بعض) لأن التذليل إما أن يكون مشروطا فيه ألا يكون له هناك محل أو لا ، فإن كان الأول فإن الاعتراض عندهم يشمل جميع صور التذييل ، وإن كان الثاني فبعضه . وكذا التكميل إما أن يكون مشروطا بذلك ، وبكونه جملة أو لا ، فإن كان

---

[١] سورة الإنسان: الآية ٨.

[٢] سورة غافر: الآية ٤٠.

[٣] العمدة: لابن رشيق ٢/٥٠.

الأول فهو يشمل جميع صور التكميل ، وإن كان الثاني فبعضه فقط . وهو ما يكون جملة لا محل لها من الإعراب.

وكذا التتميم إما أن يكون مشروطاً بهما غير مشروط بكونه وسطاً أو لا ، فإن كان الأول شمله الاعتراض كُلاً ، وإن كان الثاني فبعضه ، وهو ما يكون جملة متوسطة لا محل لها من الإعراب.

ب/ ومنهم من يشترط فيه أن يكون الاعتراض في أثناء الكلام ، أو بين كلامين متصلين معنى ، ولا يشترط كونه جملة أو أكثر.

فالاعتراض عند هؤلاء يباين التذييل ، لأنه لايكون إلا في آخر الكلام كما مر . ويشمل من التكميل والتتميم ما كان متوسطاً لا محل له من الإعراب[١].

ووقوع الجملة الاعتراضية في آخر الكلام هو مسلك انتهجه الزمخشري وفيه مخالفة لطريقة الجمهور ، فيقول في قوله تعالى: (وجعلوا أعزة أهلها أذلة وكذلك يفعلون[٢]) ، فإن قوله تعالى: (وكذلك يفعلون) اعتراض ، ومنه قوله تعالى: (والله محيط بالكافرين[٣]) فإنه اعتراض. إلا أن الشهاب يفسر آخر الكلام بتمامه وانقطاعه. كآخر السور والخطب والقصائد ، لا آخر الجمل المنقطعة عما بعدها ، وعليه تكون جملة الاعتراض في قوله تعالى: (والله محيط بالكافرين) اعتراضاً وسط الكلام لا آخره ، وبالقياس على هذا يكون الاعتراض في قوله تعالى: (وكذلك يفعلون) منه ، أي: في وسط الكلام فلا يصح أن يكون المذكور في قوله تعالى: (وكذلك يفعلون) دليلاً على مسلكه[٤].

ويرى الباحث أن تفسير الشهاب لمسلك الزمخشري هو الصواب ، وهذا يؤكد اشتراط وقوع الجملة الاعتراضية بين شيئين متلازمين إعراباً أو معنى.

٣/ ومما اختلفوا فيه أيضاً تصنيف الاعتراض من أي أقسام علوم البلاغة الثلاثة هو ؟ هل هو من البديع ، أو من المعاني ، أو من البيان ؟ ذلك أننا نجد أن كثيراً من البلاغيين جعلوه من علم المعاني تحت الإطناب ، كالإيغال والتذليل والتكميل

---

[١] شرح التلخيص: للشيخ أكمل الدين محمد بن محمد بن محمود بن أحمد ص ٤٥١ – ٤٥٦ .

[٢] سورة النمل: الآية ٣٤.

[٣] سورة البقرة: الآية ١٩.

[٤] البلاغة عند السكاكي: د. أحمد مطلوب ص ١٣٨ (بتصرف).

والاحتراس ، إلا أن بعضهم جعله من البديع فقط . والباحث يرجح وضعه في علم المعاني.

وكل الخلافات التي مرت بنا تجاه الاعتراض غير موجودة عند النحويين والذي يظهر لي أنه لابد من التفريق بين الاعتراض وغيره من أقسام الإطناب.

المبحث الرابع

الحروف التي تقترن بها الجملة الاعتراضية

إن الجملة الاعتراضية قد تقترن بحرف[١]، وقد لا تقترن بحرف ، ومن الحروف التي يجوز بها الاقتران ما يلي:

١/ جواز اقترانها بدليل الاستقبال كما في قوله تعالى: (فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أُعدت للكافرين[٢]) ، فإن جملة (ولن تفعلوا) معترضة مقترنة بدليل الاستقبال (لن) مسبوقة بواو ، ومنه قول زهير ابن أبي سلمى[٣]:

وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء

فالشاهد من البيت في جملة (وسوف إخال أدري) ، فإنها جملة اعتراضية مصدرة بدليل الاستقبال (سوف).

٢/ جواز اقترانها بحرف الشرط. كما في قوله تعالى: (فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم[٤]).

فالشاهد في الآية الكريمة قوله: (إن توليتم) ، فإنها جملة اعتراضية ، مقترنة بحرف الشرط (إنْ). ومثلها قوله(...قال هلْ عسيتم إن كتب عليكم القتال ألا تقتلو...[٥]) فالشاهد في قوله: (إنْ كتب عليكم القتال) ، فإنه جمله اعتراضية مقترنة بحرف الشرط (إنْ) . ومن هذا القبيل قوله تعالى: (....ولا جناح عليكم إن كان بكم أذى من مطر أو كنتم مرضى أن تضعوا أسلحتكم وخذوا حذركم إن الله أعد للكافرين عذاباً مهيناً[٦]). فالشاهد في الآية هو قوله تعالى: (إن كان بكم أذى من مطر أو كنتم

---

(١) انظر مغني اللبيب: لابن هشام ص ٥١٩ – ٥٢١ ، دراسات في أسلوب القرآن الكريم . للشيخ عبد الخالق عضيمة. ص ٤١٣ – ٤١٤.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٤.

(٣) هو شاعر جاهلي حكيم من مزينة وهو من أصحاب المعلقات السبع.

(٤) سورة محمد: الآية ٢٢.

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٤٦.

(٦) سورة النساء: الآية ١٠٢.

مرضى) فإنه جملة اعتراضية مقترنة بـــ (إنْ) الشرطية . وأيضاً منه قوله تعالى: (قل إني أخاف إنْ عصيت ربي عذاب يوم عظيم[١]).

الشاهد في الآية هو جملة: (إنْ عصيت ربي) ، فإنها اعتراضية مقترنة بـــإنْ الشرطية.

ومنه قوله تعالى: (فكيف تتقون إنْ كفرتم يوماً يجعل الولدان شيباً[٢]) الشاهد في الآية قوله تعالى: (إنْ كفرتم) فإنه جملة اعتراضية مقترنة بحرف الشرط (إنْ).

ومثله (إنْ) الشرطية في قوله تعالى: (فلو لا إن كنتم غير مدينين. ترجعونها إن كنتم صادقين[٣]).

٣/ جواز اقترانها بالفاء:

ومما تقترن به الجملة الاعتراضية من الحروف (الفاء) وذلك كقولـــه تعـــالى: (يايها الذين ءامنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولـــو علـــى أنفســكم أو الوالديـــن والأقربين إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا وإن تلووا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً[٤]).

والشاهد في الآية الكريمة قوله تعالى: (فالله أولى بهما) ، فإن الجملة اعتراضية مقترنة بالفاء.

ومثل ذلك الفاء في قوله تعالى: (فبأي ءالآء ربكما تكذبان[٥]) وهي الفاء الرابطة بين الشرط وجوابه ، فالشرط وفعله في قوله تعالى: (فإذا انشقت السماء فكـــانت وردة كالدهان[٦]) ، وجوابه في قوله تعالى: (فيومئذ لا يُسئل عن ذنبه إنس ولا جان[٧]).

٤/ جواز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت:

ومن الحروف التي تقترن بها الجملة الاعتراضية الواو مع تصدير الجملة بفعل مضارع مثبت غير منفي ، ومن أمثلة ذلك قول المتنبي:

ياحـــاديي عيرهـــا وأحســـبني أوجـدُ ميتـــاً قُبيـــل أفقدهـــا

---

[١] سورة الأنعام: الآية ١٥.

[٢] سورة المزمل: الآية ١٧.

[٣] سورة الواقعة: الآية ٨٦ – ٨٧.

[٤] سورة النساء: الآية ١٣٥.

[٥] سورة الرحمن: الآية ٣٨.

[٦] سورة الرحمن: الآية ٣٧.

[٧] سورة الرحمن: الآية ٣٩.

٠٠٢٢٥٩

قفـا قليـلا بـها علـــي ، فـــلا أقـل مـن نظـــرة أزوّدهـــا[١]

والشاهد في البيتين في قول الشاعر (وأحسبني) فإنها جملة اعتراضية. مقترنة بالواو ، ومصدره بالفعل المضارع المثبت.

٥/ جواز اقترانها بالواو مطلقا:

من الحروف التي تقترن بها الجملة الاعتراضية (الواو) بدون أن يشترط في الجملة الاعتراضية أن تكون مصدرة بالفعل المضارع المثبت ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: (فلا أقسم بواقع النجوم. وإنه لقسم لو تعلمون عظيم . إنه لقرءان كريم[٢]). فجملة: (وإنه لقسم لو تعلمون عظيم) اعتراضية مقترنة بالواو ، ومثلها جملة و(كذلك يفعلون) في قوله تعالى: (قالت إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة وكذلك يفعلون، وإني مرسلة إليهم بهدية فناظرة بما يرجع المرسلون[٣]).

٦/ جواز اقترانها بحرف الامتناع:

من أمثلة ذلك قوله تعالى: (وإنه لقسم لو تعلمون عظيم) فإن جملة (لو تعلمون) اعتراضية ، مقترنة بـ (لو) التي تفيد امتناعا لا متناع.

وما يراه الباحث في موضوع اقتران الجملة الاعتراضية ببعض الحروف أنه غير مطرد في جميع الجمل ، وإنما هو من قبيل الجواز فقط ، بدليل أن كثيرا من الجمل وقعت معترضة بدون أن تقترن بواحد مما ذكر من الحروف.

ومن باب الكلام في الحروف يمكننا أن نعرض لحكم الواو الداخلة في النعت المقطوع من حيث نصبه أو رفعه ، لأن بعض النحاة ذكرها في معرض الحديث عن الجمل الاعتراضية ، ومن هؤلاء ابن هشام. وعند تناول هذا الموضوع فإننا نجد أن النعت المقطوع عن التبعية تكلم فيه النحاة كثيرا من حيث جواز رفعه على إضمار (هم) وفى هذه الحالة يكون الإضمار إما على القطع أو على الاستئناف ، كأنه جواب لسؤال

---

[١] ديوان المتنبي. ص ٨.

[٢] سورة الواقعة: الآيات ٧٥ – ٧٦.

[٣] سورة النمل: الآيات ٣٤ – ٣٥.

مقدر. وجواز نصبه على إضمار ناصب ، وهذا إذا كان النعت لمجرد المدح أو الذم أو الزجر نحو قوله تعالى: (وامرأته حمالة الحطب[١]) بالنصب على إضمار الذم[٢]، ولكن الذي يعنيني في هذا الموضوع هو (الواو) الداخلة على هذا النعت المقطوع ، سواء رفعته أم نصبته فما حكمها ؟ .

وقد جاء عن الرضي الاسترا باذي قوله: (الواو في النعت المقطوع اعتراضية نصبته أو رفعته[٣]).

لكن السؤال الذي يتبادر إلى ذهن الباحث هو: إذا كانت الواو الداخلة على النعت المقطوع اعتراضية ، فهل هي داخلة في موضوع بحثه عن الجملة الاعتراضية ؟ فالذي يراه الباحث أن (الواو) الاعتراضية ليست لها علاقة بموضوعه الذي يبحث فيه ، فشأنها عنده شأن (لا) الاعتراضية ..... كما في قوله تعالى:(رسلاً مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وكان الله عزيزاً حكيماً[٤]) . فـ (لا) هنا اعتراضية[٥] ، وقعت بين الناصب والمنصوب وكذلك في قوله تعالى: (والذين كفروا بعضهم أولياء بعض إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير[٦]) ، فـ (لا) هنا اعتراضية بين الجازم ومجزومة ، وكذلك (الواو) الداخلة على النعت المقطوع اعتراضية من هذا القبيل ، ولا علاقة لها بموضوع البحث.

---

[١] سورة المسد: الآية ٤.

[٢] شرح الأشموني. ٦٩/١ ، والبحر المحيط لأبي حيان. ٤٥١/١.

[٣] شرح الرضي على الكافية: ٢٩٢/١.

[٤] سورة النساء الآية: ١٦٥.

[٥] معجم المصطلحات النحوية والصرفية – د. محمد سمير نجيب.

[٦] سورة الأنفال: الآية ٧٣.